

نظيرها نص عليه الا انهم لم يروا ان الصحاح يصح بالمراسلة مع انه في حضور الصحاح
تراخي القبول من الايجاب ثم خيرا كثيرا فالله اعلم بما في جوارحنا وادري
وهذا قال الرسول في الدعوى يجوز ان يكون واحدا لانه نسيب الحاكم كما كان انيس
فأجاب النبي صلى الله عليه وسلم في اقامة الدعوى مع الافراده بسوية الحد او يخرج
على المرسل من الحاكم الى الحاكم وفيها روايات في قضية خبير قال ابو
العباس فما وجدته في الاصحاح ووجدت هذا مخصوصا عن الامام احمد في
رواية الى طالب
سئل المذنب
ويحي فان جاء
ومين ان
ومسئلا
غيره
الحاكم



نظيرها نص عليه الا انهم لم يروا ان الصحاح يصح بالمراسلة مع انه في حضور الصحاح
تراخي القبول من الايجاب ثم خيرا كثيرا فالله اعلم بما في جوارحنا وادري
وهذا قال الرسول في الدعوى يجوز ان يكون واحدا لانه نسيب الحاكم كما كان انيس
فأجاب النبي صلى الله عليه وسلم في اقامة الدعوى مع الافراده بسوية الحد او يخرج
على المرسل من الحاكم الى الحاكم وفيها روايات في قضية خبير قال ابو
العباس فما وجدته في الاصحاح ووجدت هذا مخصوصا عن الامام احمد في
رواية الى طالب
سئل المذنب
ويحي فان جاء
ومين ان
ومسئلا
غيره
الحاكم

وذكر

ونحو ذلك الابدان استحقاقه لزم الدور بخلاف الحكم وهو الامر باعتباره مادعا
ثم ان اقام بينه بانه هو المستحق والانه كمال المحول بصرفه في المصلح ومن بيده
عسك فادعي رجل عتبت عند الحكم انه كان له في الاحتمال لو شئت ولم يشئت
انه يخلف عن موثقه لم ينزع منه بل لانه لا اشد من تقاضا واسبابا فيقال
اكثر من الارض ولم تجر العادة بسكوته المدة الطويلة ولو خرج هذا الا لا يخرج كثير
من عقار الناس بهذه الطريقة ولو شهد له بينه بانه لم يشئت وقته وقام
وارث بينه ان موثقه اشترى من الواق قبل وقته فقامت بنية الوارث لانه
معا زيادة حكم كقولهم من شهد به بالاشترائه من ابيه عن شهد به بانه ورثه
من ابيه قال القاضي اذا ادعى رجل الفان ثمن مبيع او قرض او غضب
فقال المستحق على شيئا كان جوابا صحيحا ويستحق على ذلك وان قال لم ابا به ولم
استقرض منه ولم اعضبه فقول بلون جوابا يتخلف معه كل وجه من احدهما فهو
جواب صحيح والشاكلة ليس جواب صحيح يخلف عليه لانه لا يتحقق ان يكون عصبه ثم
رة اليا او قرضه ثمرة عليه او باعثة رة عليه قال ابو الحسن في توجيه
الوجهان في ان الحكم هل يلزم بهذا الجواب ام لا ولها وجهتان فلا ريب فيها وجهتان
الذهب ان الاجمال ليس بجواب صحيح لان المطلوب قد يصدق انه ليس عليه يحصل
او تاويل ويكون واجبا عليه في نفس الامر وفي مذهب الحاكم وفيه المدعى بغيره
الشاهد كما لا يشهد بتاويل او حمل ولا يعقل المحرم الا مفسرا كذلك يخلف على
تاويل او حمل من اصلنا اذ اقال كان له على ووفيته لم يكن مقرضا على
فقال لا اذ اقلنا بالمراتبة الضعيفة قد اطلق اصل المصدق في غير موضع فقال
بما لله سالت في عن ابي بصير العبد في فقال ثقة قال ابو داود الامهالاس
بما لله سالت في عن ابي بصير العبد في فقال ثقة قال ابو داود الامهالاس
بما لله سالت في عن ابي بصير العبد في فقال ثقة قال ابو داود الامهالاس